إشادة بإنجازات إعداد استراتيجية التكامل الصناعي العربي

«الصناعة» تشارك في اجتماع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

كونا: ترأس مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف شملان الجحيدلي وفد الهيئة المشارك في اجتماع الدورة الـ 69 للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين في العاصمة المغربية الرباط عبر الاتصال المرئي. وقالت «الصناعة» في بيان صحافي ان المشاركين في الاجتماع أشادوا بما تحقق من إنجازات في إعداد استراتيجية التكامل الصناعي العربي التي سبق تبنيها من قبل وزراء الصناعة في اجتماعهم الاستثنائي بما يعزز ويسهم في تطوير القطاع الصناعي للدول الأعضاء.

وأضاف البيان أنه تم خلال الاجتماع متابعة تنفيذ قرارات الدورة الـ68 للمجلس التنفيذي للمنظمة. وذكر البيان أن الكويت سلمت رئاسة الدورة الحالية إلى سفير جمهورية مصر العربية لدى المملكة المغربية، معربة عن تمنياتها بالتوفيق والنجاح لرئاسة الدورة الحالية.

مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف شملان الجحيدلي

بإيرادات تجاوزت 529 ألف دينار في 2025

«التجارة»: 9948 معاملة لإدارة الشركات المساهمة

كونا: قالت وزارة التجارة والصناعة إن تقرير إدارة الشركات المساهمة لعام 2025 أظهر تنفيذ 9948 معاملة بإجمالي رسوم بلغ نحو 529 ألف دينار، بما يعكس نشاطا تنظيميا مكثفا في قطاع الشركات المساهمة.

وأكدت «التجارة» أن هذه المؤشرات تعكس متانة الإطار التنظيمي للشركات المساهمة في البلاد وتعزز مبادئ الحوكمة والشفافية وحماية حقوق المساهمين بما يدعم بيئة الاستثمار ويرفع كفاءة السوق المالي.

وأوضحت أن طلبات التصديق على توقيع مراقبي الحسابات تصدرت المعاملات بواقع 3065 معاملة، تلتها طلبات إصدار شهادات بأسماء أعضاء مجلس الإدارة بعدد 1512 معاملة، ثم طلبات إصدار شهادات الدخول للمخولين بالتوقيع بواقع 1574 معاملة.

وأضافت أن عدد معاملات تجديد الرخص للشركات المساهمة المقفلة بلغ 351 معاملة، كما سجلت طلبات تجديد فروع الشركات المساهمة المقفلة العدد ذاته، بواقع 351 معاملة، بما يعكس استمرارية الكيانات القائمة والتزامها بالتجديد الدوري.

وبينت الوزارة أن طلبات تغيير العنوان سجلت 331 معاملة، في حين بلغت معاملات التأشير بتعديل مواد النظام الأساسي 155 معاملة إلى جانب 215 معاملة لتعديل أغراض النشاط للشركات في النظام الأساسي.

وذكرت «التجارة» أن عدد معاملات إصدار بدل فاقد لرخص الشركات المساهمة المقفلة بلغ 101 معاملة، فيما سجلت طلبات إصدار رخص جديدة لشركات مساهمة عامة 19 معاملة وتجديد رخصها 55 معاملة.

وأفادت بأن رسوم حضور موظف لاجتماع الجمعية العمومية سجلت 74 معاملة، كما بلغ عدد معاملات إعادة إصدار الترخيص بموجب قرارات لجنة تعديل الأوضاع 17 معاملة.

وأشارت إلى أن معاملات طباعة شهادات السجل التجاري بلغ عددها 478 معاملة، في حين سجلت طلبات إضافة نشاط 101 معاملة وشطب نشاط 72 معاملة، بما يعكس حركية في تعديل الأنشطة التجارية.

ولفتت إلى أن معاملات زيادة رأس المال للشركات المساهمة العامة بلغت 35 معاملة مقابل 24 معاملة للشركات المقفلة عبر أسهم المنحة، إضافة إلى 48 معاملة لاستكمال رأس المال للشركات المقفلة و4 معاملات للشركات العامة.

كما أشارت الوزارة إلى أن معاملات تخفيض رأس المال سجلت 34 معاملة للشركات المقفلة و8 معاملات للشركات العامة، إضافة إلى تسجيل 12 معاملة لزيادة رأس المال للشركات المساهمة العامة و24 معاملة للشركات المقفلة عبر أسهم المنحة.

وذكرت أن معاملات القيد في سجل مراقبي الحسابات بلغ عددها 6 معاملات إلى جانب 125 معاملة لاختبار مراقبي الحسابات و11 معاملة لتجديد رخص مزاولة المهنة و4 معاملات لاستكمال رأسمال شركة مساهمة عامة عن طريق أسهم المنحة.

وأفادت بأن البيانات التراكمية أظهرت وجود 187 فرعا لشركات مساهمة مقفلة و19 فرعا لشركات مساهمة عامة و17 شركة مساهمة مقفلة قائمة، إضافة إلى فرعين لشركات خليجية و13 مراقب حسابات مقيدا في السجل.

نال شهادة الآيزو في إنجاز مهم يؤكد الجودة والانضباط والتوافق مع المعايير العالمية

«بيت التمويل» يُعزز جودة أعمال الالتزام الرقابي

مسؤولو بيت التمويل الكويتي والشركة المانحة خلال تسليم الشهادة

قال رئيس الالتزام والحوكمة للمجموعة في بيت التمويل الكويتي، مشعل الشايع، إن البنك أحرز تقدما جديدا في مجال جودة أداء الأعمال وإدارة الأنشطة وفق أفضل الممارسات المعترف بها دوليا من خلال حصول إدارة الالتزام الرقابي على شهادة (ISO 9001:2015)، في إنجاز مهم وإضافة نوعية تؤكد الجودة والانضباط والتوافق مع المعايير العالمية ومع استراتيجية بيت التمويل الكويتي.

وأوضح الشايع أن إدارة الالتزام الرقابي في بيت التمويل الكويتي قد أكملت بنجاح تدقيقا خارجيا شاملا وحصل على شهادة ISO 9001:2015 لنظام إدارة الجودة، في إنجاز يؤكد قوة وفعالية أعمال الالتزام في البنك، كما يمثل ضمانا مستقلا لإدارة أعمال الالتزام بتطبيق ضوابط وأحكام وقواعد عمل موثقة ودائمة وفاعلة ومحيطة بكافة المتطلبات والاجراءات والمتغيرات المختلفة.

وأكد على استمرارية الأداء وفق معايير الجودة والانضباط: بالنظر إلى المستقبل، إدارة الالتزام حريصة تماما ودائما على الحفاظ على نظام إدارة الجودة وتعزيزه أكثر. سنواصل السعي إلى ضمان فاعليتها والحفاظ على توافق قوي مع متطلباتنا التنظيمية وكذلك أهداف أعمالنا.

من جانبه، قال المدير التنفيذي للالتزام الرقابي، أحمد العبيد: «هذه الشهادة، تؤكد أن لدينا إجراءات واضحة، ومراقبة أداء قوية، وأنظمة إدارة عالية الكفاءة، كما أن الشهادة تبرز أيضا التزامنا المستمر بالسيطرة المنهجية والتحسين المتواصل في التعامل مع أعمال الالتزام الرقابي»، معربا عن اعتزازه بانفراد بيت التمويل الكويتي كأول بنك على مستوى الكويت يحصل على هذا الاعتماد ضمن منظومة الامتثال الرقابي لديه، ما يشكل معيارا حقيقيا للتطوير المستدام والتميز في هذا القطاع من الأعمال، الذي يكتسب أهمية كبيرة نظرا لعلاقاته المتعددة وتواصله الدائم مع عدة جهات وثيقة الصلة بأعمال البنك.

وأشار العبيد إلى أن هذا الإنجاز لم يكن ليتحقق إلا بتوافر العديد من العوامل المهمة وفي مقدمتها الدعم الثابت من الإدارة، وجهود فريق العمل المخلص، إلى جانب التعاون والتنسيق مع جميع الأطراف المعنية، ما يؤكد أهمية الالتزام والعمل الجماعي ودورهما المهم في تحقيق الانجازات.

وأعربت رئيس الاعتمادات والشهادات في الشركة المانحة للشهادة في مؤسسة بيرو فيريتاس إيغمان بيليت، عن سعادتها بالتعاون مع بيت التمويل الكويتي الذي أثمر عن حصول إدارة الامتثال الرقابي على هذه الشهادة العالمية، كأول بنك في الكويت يحقق هذا الإنجاز. كما أشادت بمستوى التنسيق الرفيع والدعم الملموس من فرق العمل في البنك، مما كان له بالغ الأثر في ضمان تحقيق هذا الإنجاز.

وختاما، وجهت مؤسسة بيرو فيريتاس الشكر لإدارة البنك والفريق على التزامهم بمعايير الجودة، مؤكدة تطلعها لدعم مسيرة بيت التمويل الكويتي المتواصلة نحو التميز والنمو المستدام.

10,54 مليارات دينار إجمالي الموجودات بنهاية أبريل 2026

10,33 مليارات دينار احتياطي النقد الأجنبي

علاء مجيد

كشفت أحدث نشرة شهرية، صادرة عن بنك الكويت المركزي، أن رصيد احتياطي النقد الأجنبي خلال شهر أبريل الماضي، سجل مستويات 10,33 مليارات دينار مقارنة بـ 10,65 مليارات دينار في نهاية شهر مارس الماضي.

ويمثل الاحتياطي النقد الأجنبي للبلاد إجمالي الأرصدة النقدية والحسابات والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزانة وودائع العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي، وأشارت البيانات، إلى أنه لم يتغير احتياطي الكويت من الذهب كعادة جميع السنوات السابقة الذي استقر عند 79 طنا بحسب مجلس احتياطي الذهب العالمي، وبلغت القيمة الدفترية لتلك الكمية من الذهب لدى الكويت 31,7 مليون دينار وذلك حسب الأسعار وقت الشراء وليس بالقيمة السوقية الحالية.

ووفق النشرة الشهرية، فقد بلغ إجمالي موجودات البنك بنهاية الشهر الماضي مستوى 10,54 مليارات دينار مقارنة بـ 11,03 مليار دينار في شهر مارس الماضي، وأشارت البيانات، إلى أن الموجودات الأخرى سجلت بنهاية أبريل الماضي مستويات 170,3 مليون دينار مقارنة بـ 178,7 مليون دينار في مارس الماضي، وتقيس الموجودات الأجنبية قوة المركز المالي الخارجي والقدرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية.

وبلغ رصيد سندات البنك المركزي بنهاية شهر أبريل 2026 نحو 60 مليون دينار، وهو نفس مستوى شهر مارس الماضي، وأظهرت البيانات، أن حسابات وودائع البنوك المحلية لدى «المركزي» بنهاية أبريل، سجلت 3,28 مليارات دينار، مقارنة مع 4,49 مليارات دينار بنهاية مارس 2026.

16 عاماً.. شكّلت قصة التحول من الدفع «كاش» إلى سيطرة التعاملات غير النقدية

«المركزي»: 96٪ من عمليات الدفع بالكويت «إلكترونية»

علي إبراهيم

أظهر تقرير حديث، اطلعت عليه «الأنباء»، تحولا جذريا في سلوك المدفوعات داخل دولة الكويت خلال السنوات الـ16 الماضية، مع تسارع الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني وتراجع استخدام النقد بصورة لافتة، في مؤشر يعكس تنامي الشمول المالي وتطور البنية الرقمية للقطاع المصرفي.

وأكد التقرير أن المؤشرات تشير إلى استمرار ترسخ سلوك الدفع الإلكتروني واستقرار توجهات العملاء، إثر ارتفاع حصة العمليات غير النقدية من نحو 48٪ من إجمالي عدد المعاملات عام 2010 إلى نحو 96٪ خلال الربع الأول من عام 2026، مقابل انخفاض العمليات النقدية إلى مستويات محدودة للغاية.

ويعني ذلك أن أغلب المواطنين والمقيمين باتوا يعتمدون على البطاقات البنكية أو الهواتف الذكية في الدفع بدلا من حمل الأموال النقدية، سواء في الأسواق أو المطاعم أو محطات الوقود أو حتى التحويلات اليومية بين الأفراد، يأتي ذلك فيما ارتفعت قيم المعاملات التي تتم بصورة غير نقدية من 34٪ خلال 2010 لتصل إلى 84٪ من إجمالي قيم المدفوعات التي تمت في الربع الأول من 2026.

وأوضح التقرير الصادر من بنك الكويت المركزي بعنوان «لمحة حول اتجاهات التحول في سلوك المدفوعات النقدية وغير النقدية خلال الفترة من عام 2010 حتى نهاية مارس 2026 »، أن منظومة المدفوعات في الكويت شهدت تطورا متسارعا خلال الفترة بين 2010 و2025، مدفوعة بحزمة من التطورات التقنية والتنظيمية التي عززت كفاءة البنية التحتية للمدفوعات الرقمية ووسعت نطاق استخدامها بين الأفراد والشركات.

وأشار إلى أن التحول بدأ تدريجيا مع انتشار الخدمات المصرفية الرقمية عبر الهواتف الذكية، قبل أن يتسارع مع إدخال تقنيات الدفع اللاتلامسي (NFC)، ثم التوسع في استخدام المحافظ الرقمية مثل Apple Pay و Samsung Pay، وصولا إلى إطلاق خدمة الدفع الفوري «ومض» عام 2024، التي وفرت قناة تحويل رقمية فورية بين الأفراد وأسهمت في دعم التحول نحو الاقتصاد غير النقدي.

- قيم المدفوعات غير النقدية ارتفعت من 34٪ في 2010 إلى 84٪ بالربع الأول
- التحول بدأ تدريجياً مع انتشار الخدمات المصرفية الرقمية عبر الهواتف الذكية
- إدخال «NFC» والتوسع في Apple Pay وSamsung Pay سرّعا تقليل التعامل بالنقد
- إطلاق خدمة «ومض» للتحويلات اللحظية أسهم في دعم التحول نحو الاقتصاد غير النقدي

في الكويت شهدت تطورا متسارعا خلال الفترة بين 2010 و2025، مدفوعة بحزمة من التطورات التقنية والتنظيمية التي عززت كفاءة البنية التحتية للمدفوعات الرقمية ووسعت نطاق استخدامها بين الأفراد والشركات.

وأشار إلى أن التحول بدأ تدريجيا مع انتشار الخدمات المصرفية الرقمية عبر الهواتف الذكية، قبل أن يتسارع مع إدخال تقنيات الدفع اللاتلامسي (NFC)، ثم التوسع في استخدام المحافظ الرقمية مثل Apple Pay و Samsung Pay، وصولا إلى إطلاق خدمة الدفع الفوري «ومض» عام 2024، التي وفرت قناة تحويل رقمية فورية بين الأفراد وأسهمت في دعم التحول نحو الاقتصاد غير النقدي.

ووفقا للتقرير، تم تصنيف عمليات الدفع خلال فترة الدراسة إلى معاملات نقدية وغير نقدية بحسب وسيلة الدفع المستخدمة، حيث اعتبرت عمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي مؤشرا لقياس الاعتماد على النقد، بينما تم الاعتماد على معاملات نقاط البيع والمدفوعات الإلكترونية وخدمة «ومض» كمؤشرات رئيسية لقياس استخدام وسائل الدفع الرقمية.

وبين التقرير أن السوق المحلية شهدت تحولا هيكليا واضحا في سلوك المستهلكين، إذ ارتفعت حصة العمليات غير النقدية من إجمالي عدد المعاملات من 48٪ في عام 2010 إلى نحو 95٪ عام 2025، مقابل تراجع العمليات النقدية من 52٪ إلى نحو 5٪ فقط خلال الفترة ذاتها.

أما على مستوى قيمة المعاملات، فقد ارتفعت حصة المدفوعات غير النقدية من نحو 34٪ من إجمالي القيم المتداولة عام 2010 إلى نحو 83٪ عام 2025، في دلالة واضحة على تنامي ثقة العملاء بوسائل الدفع الإلكترونية واعتمادها في المعاملات اليومية بمختلف أنواعها.

وأشار التقرير إلى أن إطلاق خدمة «ومض» منتصف عام 2024 لعب دورا محوريا في تسريع هذا التحول، من خلال توفير وسيلة دفع رقمية فورية بين الأفراد، الأمر الذي ساهم في تقليص الاعتماد على النقد في المعاملات اليومية وتعزيز انتشار المدفوعات الإلكترونية.

وخلال الربع الأول من عام 2026، واصلت المدفوعات الرقمية نموها، إذ استحوذت العمليات غير النقدية على نحو 96٪ من إجمالي عدد المعاملات و84٪ من إجمالي قيمة المعاملات، مدفوعة بالنمو المستمر في استخدام قنوات الدفع الرقمية، بما في ذلك «ومض» ونقاط البيع والمواقع الإلكترونية.